

تدبير المرافق العمومية الترابية: واقع الحصيلة ومداخل التجويد

مؤلف جماعي

تنسيق:

الشاوي محمد

أستاذ باحث في القانون العام
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية مراكش
جامعة القاضي عياض

الرشدي الحسن

أستاذ باحث في القانون العام
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية آيت ملول
جامعة ابن زهر

• تقديم المؤلف

د. الحسن الرشدي 7

المحور الأول: واقع أداء المرفق العمومي الترابي ورهان البحث عن الفعالية المفقودة

• تقييم مظاهر تدير المرافق العمومية للجماعات الترابية: "دراسة في مضامين تقارير القضاء المالي"

د. هشام الحسكة 11

• تقييم حصيلة تدير مرفق جمع النفايات المنزلية على ضوء تقارير القضاء المالي

د. الشاوي محمد 53

• وضعية المرفق العام في التجربة المغربية: من التأسيس إلى الدسرة

د. خالص عبد الرحيم 73

• المجتمع المدني وتدير المرافق العمومية الترابية: بين الواقع والمأمول

د. مولاي هشام المراني 85

• التدير المفوض للمرفق العام الترابي دراسة في الجدوى والواقع العملي

د. مراد الطاهوري - د. عبد الحليم بلحسن 97

• تقييم تدير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب من طرف الجمعيات من خلال مضمون تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2019 و 2020

د. أسماء القادري 121

• تدير المرافق العمومية الترابية، الإكراهات ورهان التنمية الترابية

د. مبارك أركوكو 137

• حكمة المؤسسات العامة المحلية بين جودة الخدمات ونجاعة أداء التدير

دراسة حالة الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات لأكاير نموذجاً

د. المداني سوسي - د. الحسين أوالقاضي الإدريسي 153

المحور الثاني: مداخل تجويد وتحديث تدبير المرفق العمومي الترابي

- حاجة الجماعات الترابية لاعتماد أنظمة إحصائية للرفع من جودة وفعالية المرفق العمومي الترابي
د. خالد بركاز 171
- منع تنازع المصالح كإحدى مداخل تخليق المرافق العمومية بالمغرب: ربط مصالح خاصة بين جماعة ترابية وأحد أعضائها نمودجا
د. سفيان يزامي 193
- الإدارة الالكترونية: وسيلة لتجويد المرافق العمومية الترابية
د. سعادو هيدالة 207
- تدبير شكايات وتظلمات المواطنين رهان للحكامة الترابية بالمغرب
د. كريم نبيه 221
- مساهمة مؤسسة وسيط المملكة كقوة اقتراحية في حكمة المرافق العمومية الترابية
د. نبيل قبيل 239
- الآليات الحديثة لتدخل المرفق العمومي الترابي في المجال البيئي
د. عبد الواحد الركيلي 259
- التحول الرقمي في المرفق العمومي وسؤال التنمية الترابية
د. رشيد بحماني 279
- تدبير الإدارة الجماعية لمنازعات المرافق العمومية الترابية
د. عزالدين الغوساني 305

إن استقرار مجمل النصوص القانونية المؤطرة لتدبير المرافق العمومية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن النظام القانوني المغربي أخذ بمذهب التعدد في الأسلوب القانوني لتدبير المرافق العمومية الترابية، غاية في توسيع هامش المبادرة لدى الجماعات الترابية قصد تكييف أساليب التدبير، واعتمادها بشكل يتناسب مع خصوصية المرفق وحجمه وطبيعة الخدمات التي يسديها. لكن هذا التعدد وهذه المرونة في اعتماد طرق التدبير، وبناء على تقارير المحاكم المالية لم يقابلها تحسن في مستوى أداء ومردودية المرفق العمومي الترابي، فقد تبين من خلال تتبع وتقييم تسيير المرافق العمومية الترابية، أنها تواجه اختلالات واضطرابات واكراهات عدة، أثرت سلبا على جدوى ونجاعة تدبير المرفق العمومي الترابي، بل وجعلت هذا التدبير في كثير من الأحيان بعيدا عن متطلبات الفعالية والجودة الضرورية، وهذا الوضع يمكن وصفه بأزمة تدبير المرفق العمومي الترابي بالمغرب.

فمن جهة، يعاني المرفق العمومي الترابي بفعل ضعف كفاءة المحبر الجماعي، وافتقاره للكفاءة والمؤهلات الضرورية، من نقص في معايير الجودة، وسوء توزيع للخدمات المقدمة على المستوى الترابي وخاصة بالعالم القروي؛ إذ على الرغم من التراكم الحاصل في سيورة تدبير الشأن العام الترابي عموما، والمرافق العمومية على وجه التحديد، لم يستطع الفاعل الترابي الإهتمام بعد إلى الأسلوب الأمثل الكفيل بتسيير المرافق وتقديم الخدمات بكيفية معقنة وفعالة. كما أن عدم الاعتماد على الوسائل الحديثة في عملية التدبير، كتوظيف آليات التتبع والمراقبة، وتقييم مستوى الأداء، وكذا قياس جودة الخدمات ودرجة رضا المرتفقين عنها... الخ، تولد عنه ارتفاع في الكلفة المالية للتدبير؛ بحيث غالبا ما يتم توظيف استثمارات مكلفة لتحديث وتطوير خدمات المرفق العمومي الترابي، لكنها تبقى ذات فعالية محدودة على طبيعة الخدمات المقدمة لفائدة الساكنة المحلية.